الأردن: ملاذ للاجئين

موجات اللجوء والهجرة المتعاقبة على المملكة الأردنية الهاشمية وآثارها خلال ١٠٠عام

أنس "محمد رمضان" احمد الصبح

علاء محمد القضاة

عزام ابراهيم العزام

محمد موسى الربايعة

مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية- جامعة اليرموك

refuge@yu.edu.jo

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتقييم الآثار الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية تزامنا مع مئوية المملكة الأردنية الهاشمية، فالأردن ومنذ نشأته في عهد الملك المؤسس عبد الله الاول (رحمه الله) كان مقصدا لكل راغب بالأمن والطمأنينة، حيث شهد وعبر تاريخه الطويل العديد من موجات لجوء متعاقبة تحملها بكل تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، انطلاقا من مبادئنا وقيمنا العربية الهاشمية التي أكدها الهاشميون دوما من خلال الوقوف مع كل من يطلب اللجوء حيث أكد المجلس الأعلى للسكان الأردني.

بشكل عام، لا يزال الأردن ثاني أكبر دولة مضيفة للاجئين بالنسبة للفرد في جميع أنحاء العالم، حيث يوجد لاجئ واحد من بين ١٥ مواطنًا. بشكل عام، هناك ما يقرب من ٧٤٧٦٠٢ لاجئًا من ٥٧ جنسية مختلفة، وفقًا لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الصادر في مايو ٢٠٢٠ في مواجهة حجم أزمة اللاجئين السوريين، اضطلعت الجهات الفاعلة الإنسانية والحكومة الأردنية باستجابة دولية كبيرة منذ عام ٢٠١١ لتلبية الاحتياجات الماسة لـ ٦٥٧،٢٨٧ لاجئًا سوريًا داخل المخيمات وخارجها. ومع ذلك، فإن اللاجئين وطالبي اللجوء من جنسيات أخرى يشكلون أيضًا جزءًا لا يتجزأ من اللاجئين الأردنيين. تمثل مجموعات اللاجئين الأخرى، التي يبلغ مجموعها أكثر من ٩٠،٥٠٠ فرد، تحديًا إنسانيًا كبيرًا ولديها احتياجات وديناميكيات للحماية والمساعدة تختلف عن تلك الخاصة بالسكان السوريين الأكبر حجمًا. اعتبارًا من مايو ٢٠٢٠، بلغ عدد المسجل لدى المفوضية ٦٧،٠٨٨ عراقيًا؛ ١٤،٧٨٩ يمنيًا؛ ٦٠٧٧ سوداني؛ ٧٤٦ صوماليًا؛ و١،٦١٥ من الجنسيات الأخرى في الأردن.

وتوالت موجات اللجوء الى الاردن منذ استقلاله عام ١٩٤٦ يتدفقون إلى أراضيها - بحكم ظروف الدول المجاوره وموقعها الاستراتيجي - التي تجبرهم على ذلك، بدأ من الأشقاء الفلسطينيين الذين غادروا وطنهم عام ٤٨ من القرن الماضي بنحو ٤٠٠ الف لاجئ على أمل عودة سريعة حيث أقيمت لهم مخيمات " مؤقتة " تحولت فيما بعد إلى أحياء أصيلة داخل المدن، وفي عهد جلالة المغفول له الحسين الباني (رحمه الله) امتدت الموجة الثانية التي صاحبت حرب يونيو/ حزيران عام ١٩٦٧، فقدرت حجم الموجة بنحو ٣٥٠ ألف نازح، واللبنانيين في السبعينات الى المغتربين العائدين من الكويت الى اللاجئين بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠ بنحو ٢٢٠ ألفاً، كما أظهرته نتائج التعداد العام للسكان والمساكن عام١٩٩٤أما في عهد الملك المعزز عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ، فقد توالت موجات هجرات اللاجئيين السوريين ، إذ بلغ عددهم نحو مليون و٣٠٠ ألف لاجئ حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠١٥، مسجل لدى المفوضية السامية للاجئين نحو ٧٠٠ ألف منهم ، وبين التعداد أيضاً أن السوريين يشكلون نحو ١٣,٣% من إجمالي عدد السكان، ويقيم ٨٩% منهم في المدن والقرى الأردنية و١١% في مخيمات اللجوء. يبين الرسم الباني الاتي توزيع اعداد اللاجئين في الأردن بناءا على الجنسية.

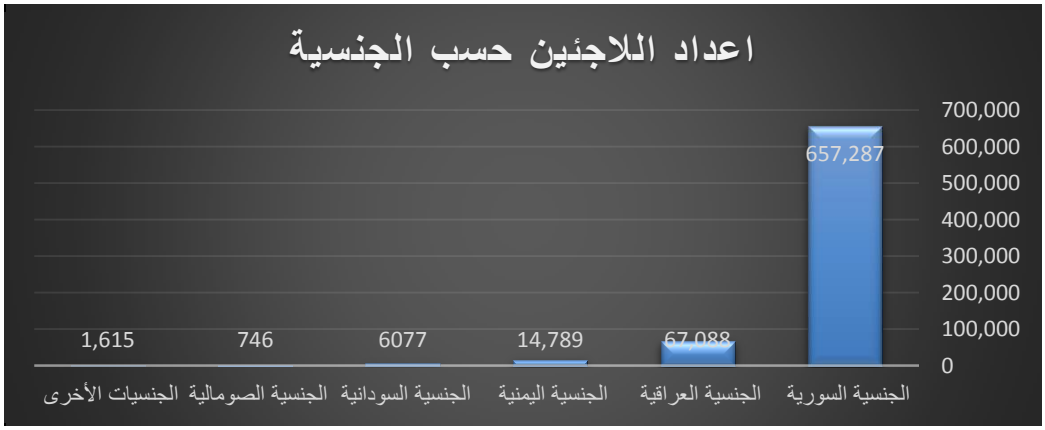

أهمية الدراسة:

يحتل موضوع اللجوء والهجرة المتعاقبة على المملكة الأردنية الهاشمية أهمية كبيرة ومتزايدة لا سيما في السنوات الأخيرة بسبب تزايد اعداد اللاجئين وانتشارهم في مختلف مدن وقرى المملكة ، وتبدو أهمية الدراسة من خلال مشكلة اللاجئين حيث اصبحت مسألة دولية تهم المجتمع الدولي وأعداد اللاجئين المتزايد وعدم مقدرة الاقتصاد الاردني بتقديم المعونات المادية والمعنويه دون مساعدة الدول المانحة والمنظمات الدولية يجب أن تتحمل نصيبا من العبء الناجم عن إيواء هؤلاء الوافدين.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقييم تبعات موجات اللجوء والهجرة المتعاقبة على المملكة الأردنية الهاشمية واثرها خلال ١٠٠ عام وعرض الدروس المستفاده والاثار الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية من خلال جمع المعلومات مع كافة الجهات الدولية من دول ومنظمات مانحة لضرورة دعم المؤسسات المحلية والدولية

العاملة بالأردن والوقوف الى جانب الاقتصاد الاردني للتخفيف من تبعات اللجوء المتعاقبة فقد اثر موجات اللجوء على المجتمع الاردني من معدلات النمو الاقتصادي نظرا لما يواجهه هذا الاقتصاد من تراجع وعلى المديونية ونسب البطالة عدا الأثار السلبية على البنيه التحتية مع خدمات عامه كالتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي الذي زاد من الضغط على الموازنات العامة للدولة ومن هنا كان لا بد من التوصية بضرورة زيادة الجهد والتواصل مع كافة الجهات العربية والعالمية والمنظمات المانحة للوقوف الى جانب الاقتصاد الاردني ودعم وكالة (الاونروا) لمساعدة الاردن لتحمل تبعات اللجوء المتعاقبة.

موجات اللجوء المتعاقبه على الاردن

أ- الفلسطينيون :

يبلغ عدد اللاجئين المسجلين في الاردن (٢٢٧٥٥٨٩) ويشكلون ما نسبته ٣٩,١% من عدد اللاجئين المسجلين في كافة مناطق وكالة الغوث الدوليه حيث يبلغ عدد اللاجئين القاطنينداخل المخيمات (٣٩٦,٠٠٦) بنسبة ١٧.٤% والذين يقطنون خارج المخيمات (١٨٧٩٥٨٣) بنسبه بلغت ٨٢.٦% من مجموع اللاجئين المسجلين في الاردن . فقد اقام الأردن ١٣ مخيماً، ستة منها أنشئت كمخيمات مؤقتة بعد حرب ١٩٤٨، وسبعة أخرى أنشئت بعد حرب ١٩٦٧، إلا أن ثلاثة من ضمنها لا تحظى باعتراف وكالة الغوث بها كمخيمات، حيث أقيمت بشكل عشوائي في أماكن تجمع اللاجئين أو «النازحين» لحظة وصولهم إلى الأردن، في حين أقيمت مخيمات لاحقة بالتنسيق بين الحكومة الأردنية ووكالة الغوث، مثل مخيم الوحدات، وهي أكثر تنظيماً، إلا أنها بشكل عام تعاني من ازدحام شديد، نتيجة التزايد الطبيعي في أعداد اللاجئين ومحدودية مساحة المخيمات، ولأنه غير مسموح بتوسيع المخيمات أفقياً،وعمودياً. والآن تبلغ الكثافة السكانية في مخيم الوحدات مثلاً حوالي ٥٥ ألف نسمة في مساحة لا تكاد تصل إلى نصف كيلومتر مربع. بينما في مخيم البقعة يعيش ١٢٠،٠٠٠الف نسمة في حدود ١,٢٥ كيلومتر مربع فقطفهي مناطق السكن الأكثر شعبية، وانخفاضاً في أجور السكن،

وأغلب الأراضي التي أقيمت عليها المخيمات هي أراض إما أميرية، أو مملوكة لخزينة الدولة، أو أراضٍ خاصة استملكتها الحكومة الأردنية بموجب قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣، استملاكاً مطلقاً أو استملاك حق التصرف.. مما يثير دعاوى استرداد أملاك بين الملاك الأصليين للأرض وبين الحكومة الأردنية، علماً بأن الحكومة الأردنية تدفع تعويضات لأصحاب الأراضي المستملكة، وهي تتراوح حالياً بين دينار ونصف للدونم الواحد إلى ١٦٨ ديناراً للدونم في بعض الحالات وتتابع تطوير البنية التحتية في المخيمات (إصلاح الطرق - المنازل - شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي).

ويستفيد اللاجئون الفلسطينيون من خدمات الحكومة الأردنية في مجالات الأمن والقضاء والبريد. وأعداد كبيرة تستفيد من خدمات التعليم الحكومي في المراحل الابتدائية والثانوية، كما يستفيدون من توفير الكتب المدرسية. وكذلك يستفيد اللاجئون الفلسطينيون من الخدمات الصحية في المراكز والمستشفيات العامة ومن التأمينات الصحية أيضاًوقد غادر كثير من اللاجئين المخيمات وسكنوا في مناطق مختلفه من الاردن بحكم الوظيفة أو العمل أو الإمكانيات المادية.

وتقدم الحكومة الأردنية إضافة لذلك دعماً مالياً وإشرافاً مباشراً على الأندية الرياضية والجمعيات الخيرية. إضافة لخدمات الوعظ والإرشاد وبناء المراكز الدينية، وكذلك خدمات إدارية متعددة وتشرف على معاملات اللاجئين مع الجهات الرسمية أو مع الأونروا.

جاء في تقرير «دائرة الشؤون الفلسطينية» المقدم إلى مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين في القاهرة أواخر يناير ٢٠٠٢ أنه «يوجد في المملكة الآن ما يقارب ١,٦٤٠ مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى وكالة الغوث الدولية، يشكلون ما نسبته ٤١ بالمئة من مجموع اللاجئين المسجلين، وأكثر من ٩٠ بالمئة من مجموع النازحين منذ حرب ١٩٦٧ موجودون في الأردن».

يبلغ عدد اللاجئين المسجلين في منطقة عمليات الاردن (٢,٢٧٥,٥٨٩) ويشكلون ما نسبته ٣٩,١% من عدد اللاجئين المسجلين في كافة مناطق عمليات وكالة الغوث الدولية، كما يبلغ عدد اللاجئين داخل المخيمات العشرة التي تعترف بها الوكالة (٣٩٦,٠٠٦) ويشكلون ما نسبته ١٧ر٤% من اللاجئين المسجلين بالاردن، بينما يبلغ عدد اللاجئين خارج المخيمات العشرة (١,٨٧٩,٥٨٣) ويشكلون ما نسبته ٨٢ر٦% من اللاجئين المسجلين بالاردن،مع العلم بأن عدد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يبلغ ثلاثة عشرة مخيما"رسميا" و تقدم بها خدمات الوكالة وهي مخيمات الأمير حسن ومأدبا و السخنة.

ب-العراقيون :

في عام ١٩٩٠ لجأ معظم الفلسطينيون المقيمون في الكويت الى الاردن (اثر حرب الخليج الاولى) وشكلوا ضغطا على الاقتصاد الاردني وعلى موارده الطبيعية وحاجات ابنائه الاقتصادية وثقافته وبنيته الاجتماعيةوارتفعت الاسعار وخاصة الشقق السكنية والعقارات بشكل كبير فارتفع معدّل الإستثمار في بعض المجالات.

وبعد عام ٢٠٠٣ وعند احتلال امريكا للعراق تم لجوء الكثير من العراقيين والفلسطينيون الباقون في العراق الى الاردن الذين اتخذوا الاردن مستقرا لهم حتى الان وآخرين اتخذوا الاردن محطة للهجرة لدول الغرب وامريكا خاصة المسيحيون منهم ٠

قدرت منظمة 'فافو' النرويجية في تقرير صادر عنها عام ٢٠٠٨ أن أعداد العراقيين في المملكة تتراوح ما بين ٤٥٠ ألفا و٥٠٠ ألف، بينما تحدثت الحكومة الاردنية عن وجود ٧٠٠ ألف عراقي في الاردن وبعد ارتفاع منسوب الامن وتحسن الظروف المعيشية في العراق، أدى الى نشجيع عراقيين على العودة الى بلادهم حيث أفادت معطيات صادرة عن السفارة العراقية في العاصمة الأردنية عمّان بأن عدد المواطنين العراقيين الذين يُقيمون في المملكة يصل إلى ١٩٥ ألف عراقي، معتبرة أن ذلك يشكل انخفاضًا كبيرًا وفق معطيات سابقة حسب صحيفة المدينة نيوز

جـ - الليبيون :

منذ اواخر عام ٢٠١١ تدفق عشرات الاف الليبيين للعلاج في الاردن وشغلوا الطاقة الاستيعابية للمستشفيات وولدت ازمة مالية للمستشفيات والفنادق ما زالت متفاعلة لعدم تسديد ليبيا كامل تكاليف علاج مواطنيها مما ادى الى تفاقم الازمة الاقتصادية التي يعاني منها اصلا. وتسبب عدم ايفاء ليبيا بكامل التزاماتها المالية لعلاج

مواطنيها بضائقة مالية لكثير من المستشفيات والفنادق في المملكة التي يقول المسؤولون الطبيون فيها انها تستقطب مرضى من نحو ٤٨ دولة. وحضر الليبيون مع مرافقين لهم، مما سبب ارباكا وزخما لم تألفه مستشفيات وفنادق المملكة من قبل، لكن الجانب الانساني والامل في الحصول على عائدات مجزية من علاج هؤلاء دفع الجميع لغض الطرف عن كل السلبيات التي رافقت هذه العملية. ويقول رئيس جمعية المستشفيات الاردنية الخاصة لوكالة فرانس برس ان 'حوالى ٤٠ مستشفى من اجمالي مستشفياتنا الخاصة وعددها ٦٠ استقبل وعالج نحو ٥٥ الف ليبي خلال الاشهر الستة الماضية وهي مهمة تعجز عنها دول كثيرة'.

د - السوريون :

يواجه الأردن اليوم وهو مثقل بأزمة اقتصادية خانقة، تكاد تعصف بكل إنجازاته، موجةً جديدةً من الهجرة، حيث يتدفق آلاف السوريين الفارين بجلودهم من الحرب الأهلية التي تطحن وطنهم، ويستقبلهم الجيش الأردني في محاولة لإسكانهم مخيمات أقيمت على عجل وتقدر المفوضيه الساميه للامم المتحده لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين السوريين في المملكه (٦٧١,٥٥٠) بينما تقدر المملكه عددهم ب (١,٣) مليون وثلاثمايه لاجئ يتوزعون على محافظة العاصمه (١٩٧،٠٨٠) بنسبة ٢٩.٤% ومحافظة المفرق(١٦٤,٠٢٠) بنسبة ٢٤.٤% ومحافظة اربد (١٤٠,٦٤) بنسبة ٢١% ومحافظة الزرقاء (٩٦,٩٥) ١٤.٤% وتوزع باقي اللاجئين على المحافظات الاخرى وفقا لصحيفة الرأي الاردنيه

غير أن ذلك لن يمكن الاردن من استيعابهم، إن لم يتحرك المجتمع الدولي لمساندة في هذه المهمة الإنسانية بالدرجة الأولى.

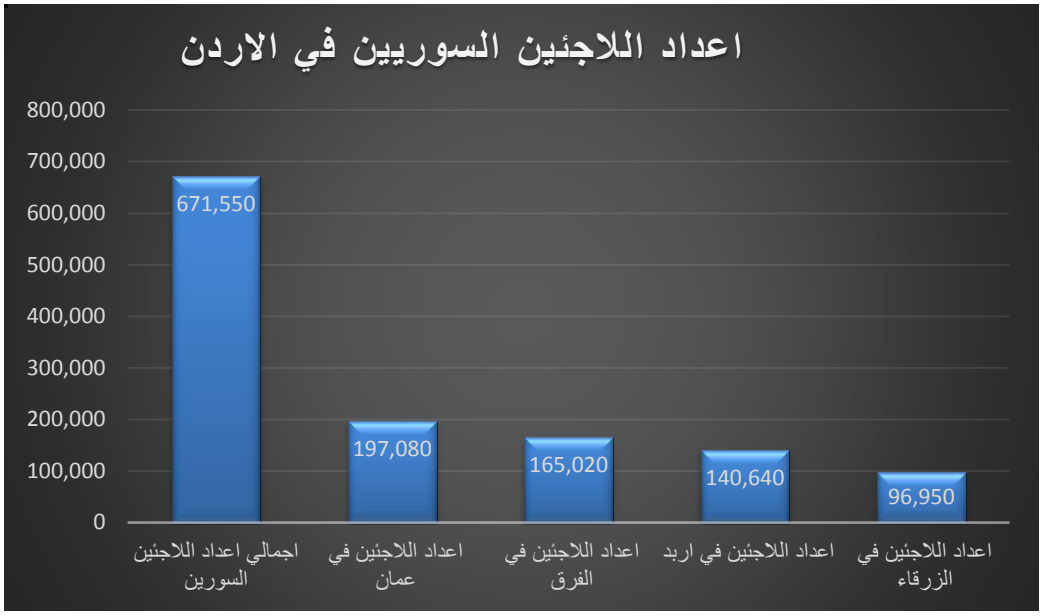

هـ - اليمنيون:

تقدر عدد الجالية اليمنية المتواجدة في الأردن بلغ 27,106 يمنيا مقيما، علماً أنه وفقا للإحصائيات الصادرة عن المفوضية السامية فإن ما نسبته ٧٩,٠٩ % منهم مقيمون في العاصمة عمان، ويشكل عدد اليمنيين المسجلين في المفوضية ثاني أكبر عدد للاجئين من مختلف الجنسيات من غير اللاجئين السوريين، يسبقهم اللاجئون العراقيون، ممن يبلغ عددهم بالمملكة (٦٦٩٧١) لاجئا. يذكر ان الحكومة كانت قررت بداية العام ٢٠١٦ اعتبار حملة الجنسية اليمنية من الجنسيات المقيدة في الأردن، الامر الذي يتطلب منهم الحصول على فيزا (تأشيرة

دخول) وبكفالة شخص أردني، إضافة إلى أن الإقامة على الاراضي يتطلب حصولهم على الاقامة الدائمة بعد انتهاء الإقامة المؤقتةويستثنى من طلب الحصول على الموافقة المسبقة الأشخاص من حملة الجنسية اليمنية المقيمون في دول مجلس التعاون الخليجي أو أوروبا أو الولايات المتحدة واستراليا وكندا شريطة أن تكون لديهم إقامة في بلد القدوم لا تقل عن ستة أشهروفي مطلع العام الحالي تم ايقاف دخولهم للاراضي الاردنية بالنسبة لحملة الجنسية اليمنية إلا بحالات محددة وهي للعلاج فقط، كما تم السماح للمرضى ومرافقيهم بالدخول من خلال تفويض سفراء الأردن في الدول المقيدة بمنح التأشيرة للمريض ومرافقيه بعد الإطلاع على التقارير الطبية وأن يتم منح التأشيرة خلال ٤٨ ساعة ويعفى من طلب التأشيرة المسبقة الرجال فوق سن الخمسين عاما والأطفال دون خمسه عشر عاما والنساء من جميع الأعمار وكذلك المرضى الذين سبق أن دخلوا الأردن بطريقة قانونية وتلقوا الخدمات العلاجية وغادروا المملكة ضمن المدة القانونية ويحتاجون للعودة لمتابعة العلاج أو الحصول على خدمات علاجية جديدة (٧) (جريدة الغد الأردنية) سبتمبر ١٢، ٢٠١٨

وفيما يأتي بيان أهم آثار الهجرة على الفرد والمجتمع

١- الآثار الديموغرافية:

إن أخطر موجات اللاجئين في العالم كانت في المنطقة العربية نتاج المفاعيل الاستعمارية الاستيطانية. بدايةً باللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ ،وعام ١٩٦٧ وتعدمسألة اللاجئين الفلسطينيين من المسائل التي لم تُحلّ لغاية الان لرفض إسرائيل حق عودتهم والحروب الأهلية مثل اللاجئين اللبنانيين عام ١٩٨٢ثم تعاقبها موجات لجوء للشعوب العربية كالعراق عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٣ .وسوريا عام ٢٠١١ حيث تشكل نموذج آخر للاجئين مع اختلاف المعطيات المسببة لهذا اللجوء ، مما أدى إلى تغَير في الديموغرافيا للشعب الفلسطيني، وهكذا كلما اتسعت رقعة إسرائيل كلما هجرت أُناس جدد من مناطقهم إلى القرى المجاورة وكلما حدثت حرب اهليه او صراعات داخليه كلما هجرت اناس جدد من مناطقهم الى مناطق اخرى مجاوره وكان للاردن تغير في الديموغرافيا بسبب استقبالها العدد الاكبر من اللاجئين والنازحين فعدد سكان الأردن قفز من أربعة ملايين ونصف المليون تقريبا العام ٢٠٠١، ليصل الى عشرة ملايين وثلاثمائه الف نسمه فمشكلة الأردن الأساسية، هي النمو الديمغرافي غير الطبيعي. الموارد والإنفاق والخدمات لم يكن ممكنا أن تواكب هذا التوسع السكاني الاستثنائي. نسب النمو كانت تراوح حول معدلات طبيعية وصلت في أقصاها إلى ٦ %، بينما بلغ متوسط الزيادة السكانية لغير الأردنيين ١٨ % سنويا ما بين العام ٢٠٠٤ والعام ٢٠١٦، وللأردنيين بلغ متوسط الزيادة السنوية ٥,٣ %، وهي تفوق معدل الولادات الطبيعي، وتفسر بعودة الأردنيين من الخارج، وهذه الزيادات تزيد اضعافا عن فرص العمل التي يوفرها الاقتصادفالأردن الذي شهد ا زيادات كبيرة في أعداد السكان بسبب الأحداث السياسية وموجات اللجوء فقد حقق الأردن قصة نجاح في التنمية وتطوير البنية التحتية والخدمات والطرق والتعليم والكهرباء والماء والمجاري والإدارة، لكن النمو الديمغرافي توسع بصورة تتجاوز إمكانية الموارد في توسيع البنية التحتية وتطوير الخدمات، والأزمات والانتكاسات التي ضربت الاقتصاد وأربكت الخطط. وابتداء من الأزمة الاقتصادية العالمية العام ٢٠٠٨، أثرت كل الأزمات بصورة سلبية قوية على الأردن، بحيث عادت المديونية للارتفاع بصورة متصاعدة أوصلتها إلى حوالي ٢٥ مليار دينار من باب الإنصاف القول إن الظروف التي واجهت الأردن كانت أكبر مما يمكن لنمو الموارد أن يفي بمتطلباتها.

فالأردن، فقير أصلا بالمياه، وضخ الماء من مصادره المحدودة إلى البيوت مكلف جدا. خذ مثلا ضخ الماء من منخفض اليرموك إلى إربد ومناطق الشمال، أو من الديسي إلى عمان، فكيف سيكون عليه الأمر عندما يصبح مطلوبا ضخ ما يكفي ١٠ ملايين إنسان بدلا من أربعة ملايين الأمر نفسه يمكن سحبه على جميع الخدمات الأخرى، وأعتقد أن جهودا ضخمة بذلت لتدارك الفجوة، لكن واقعيا كان من المستحيل توفير الموارد الضرورية لذلك ما أريد الوصول إليه ، هو وضع المسألة الديمغرافية في الأردن على الطاولة.

٢ ـ الآثار الاقتصادية:

الحديث عن الآثار الاقتصادية لأزمات اللجوء والنزوح القسري على الاقتصاد الاردني منذنشأة الدولة الاردنية، لا يمكن تحديده بدقة، خصوصا وان هناك آثارا منظورة ومباشرة يمكن قياسها، لكن الآثارغير المنظورة تفوق بكثير شكلا وقيمة الآثار الظاهرة، والتي تمثلت بانعكاسات مباشرة على الاقتصاد الاردني والضغط على موارد الاردن الشحيحة والبنية التحتية جراء موجات هجرة ولجوء ونزوح قسري مفاجئ لم تكن الدولة الاردنية أو الحكومات تتوقعها أو قادرة على مواءمة احتياجاتها ومتطلباتها الاقتصادية، فبقيت تعاني عبر مئة عام من تلك التداعيات وانعكاساتها السلبية على موازناتها السنوية بكل تفاصيلها فالاردن دوله فقيرة بالموارد، تعتمد على المساعدات الخارجية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ممايجعل اقتصاده عرضة إلى الصدمات الاقتصادية الخارجيةحيث شهد عبر تاريخه الطويل سلسله مختلفه من موجات اللجوء والنزوح ترافقت مع الاحداث السياسيه والاقتصاديه التي عصفت بالمنطقه والعالم وهي مستمرة لعقود طويلة منذ بدأت الموجة الأولى عام ١٩٤٨ بالهجرة القسرية للفلسطينيين على أثر الاحتلال الإسرائيلي للجزء الأكبر من فلسطين آنذاك، ثم تلتها موجة ثانية من النزوح بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧. وتفاقمت الهجرة القسرية بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ حين اضطر العديد من العراقيين إلى ترك وطنهم نحو بلاد مجاورة أو بلاد بعيدة، ثم بلغت مشكلة اللجوء ذروتها في الوقت الحاضر اثر اللجوء السوري الحرب الأهلية في كثير من أنحاء سورياكما أن إمكانات الأردن المحدودة جعلته يعاني وما يزال من الضغوط لهذه الموجات من اللجوء على موارده المحدودة ؛ فتأثر الاقتصاد الكلي بمجمله، وبدأت نسب النمو في الانخفاض، وزاد الفقر المطلق بين المواطنين، واستمرت العجوزات في الموازنة وميزان التجارة، ونمت نسبة البطالة نتيجة التنافس بين المواطنين واللاجئين على الوظائف المحدودة المتاحة، وبسبب التنافس على الأرض والمساكن ارتفعت أسعار الأراضي والشقق، وتسببت زيادة الطلب الكلي (بما في ذلك الإنفاق الحكومي) في زيادة الأعباء الضريبية والأسعار، وفي دراسة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي قدرت التكلفة الإقتصادية غير المباشرة للأزمة السورية بين ٢٠١٣-٢٠١٦ بما يقارب ١٢،٣٧ مليار دولار. كما قدرت الحكومة أن التكلفة الحقيقية لاستضافة اللاجئين السوريين (بما في ذلك تكلفة المياة والكهرباء) تقارب ٣٠٠٠ دولار لكل شخص في السنة، وأن عدد المسجلين من اللاجئين السوريين يبلغ ٦٣٠،٧٧٦ شخصاً من أصل حوالي ١،٤ مليون لاجيء.كما أشار إلى تصريحات رسمية بأن الأردن يتلقى فقط ٣٥% من التكلفة كمساعدات خارجية لاستضافة اللاجئين، وأن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت لتقارب ٩٥%، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة، وتزايد الضغط على البنية التحتية والخدمات، ومنها زيادة الطلب على المياه بنسبة ٤٠%، والرعاية الصحية، وارتفاع إيجارات المساكن بنسبة تقدر بـ ٣٠٠% في المدن والقرى، كما ارتفعت البطالة لدى الشباب بنسبة ٣٠% .

إن كل هذه المؤشرات توحي بالحاجة الى وضع خطة اقتصادية اجتماعية شاملة بالتعاون مع القطاع الخاص، ودعم الدول الصديقة والمتبرعة، والاعتناء بمشاكل الاستثمار في المدى الزمني القصير والمتوسط والطويل، وتشجيع الاستثمار في مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الضخمة، لإيجاد فرص عمل تستوعب العمالة المحلية وتستفيد من عمالة اللاجئين السوريين من أجل تنمية الناتج المحلي الإجمالي، وإنعاش الطبقة الوسطى، وتخفيض العجوزات في الميزانية والميزان التجاري.

٣ - الآثار الاجتماعية:

ان طبيعة الفئة المهاجرة إضافةً إلى الاختلافات الثقافية والتربوية والوضع الاجتماعي يتسبب بارتفاع نسبة الجرائم والسرقات خاصة إذا كانت الهجرة كبيرة ومفاجئة، حيث يتفق المحللون والباحثون على أن اللجوء السوري إلى الأردن، يمثل "ضغطا كبيرا ومتزايدا على الحكومة والمجتمع" الأردنيين، وذلك لتأثيره الكبير على الخدمات والبنى التحتية، اضافة الى التكلفة الاجتماعية، المتمثلة بانتشار الجريمة وزيادة الفقر والبطالة، لدى دولة مثل الأردن، كانت بالأصل تعاني في سبيل تلبية متطلبات سكانها فان الدعم الدولي لاستضافة هذا العدد الكبير، لا يزال غير كاف، لمواجهة التكاليف الحقيقية والمتصاعدة، مما يؤدي الى آثار متعددة الأبعاد داخل المجتمع الأردني، الذي يتحمل العبء الأكبر.وفيما تتفاقم الأزمات والأعباء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يخلقها واقع اللجوء على الاردن فان اغلب التقديرات تشير الى ان لا أفق لحل قريب للأزمات اللجوء، مما يعني ان ازمة اللاجئين ستتواصل على مدى أعوام مقبلة أخرى.

وبالنسبة لهذه الدول المضيفة، فهي بالطبع تختلف في اقتصاداتها وقدراتها على التحمل، فـ"الأردن ليس تركيا ولا هو دولة اوروبية، وقد اصبحت كلفة اللجوء السوري على الأردن عالية، لجهة الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعيةويعد الوضع الاجتماعي الناتج عن هذا اللجوء هو الطاغي حاليا، فالدولة "لم تعد تستطيع أن تبرر لمواطنيها كل هذا التراجع الاقتصادي وزيادة البطالة، والركود المفجع للاقتصاد، والوعود التي تطلقها الحكومة بين حين وآخر، عن نشاط اقتصادي مأمول، والتي لا يرى الناس منها شيئا"، حيث "يمثل ضغطا على الحكومة والمجتمع"، عبر الضغط على الخدمات والبنى التحتية، عدا عن التكلفة الاجتماعية المتمثلة بانتشار الجريمة والفقر والبطالة، "لدى دولة مثل الأردن كانت بالأصل تعاني في سبيل تلبية متطلبات سكانها . كما ان الدعم الدولي "غير الكافي" لمواجهة هذه التكاليف، يؤدي الى آثار متعددة الأبعاد، داخل المجتمع الأردني، وهو الذي يتحمل العبء الأكبر، "لأن تعاطي المنظمات غير الحكومية محدود، فمفوضية اللاجئين مثلا، تتلقى تمويلا محدودا، ويبقى من يتحمل التكلفة، المجتمع بشكل اكبر، والدولة بشكل عام"،

فالظروف التي واجهت الأردن كانت أكبر مما يمكن لنمو الموارد أن يفي بمتطلباتها فالأردن فقير أصلا بالمياه، وضخ الماء من مصادره المحدودة إلى البيوت مكلف جدا. خذ مثلا ضخ الماء من منخفض اليرموك إلى إربد ومناطق الشمال، أو من الديسي إلى عمان، فكيف سيكون عليه الأمر عندما يصبح مطلوبا ضخ ما يكفي ١٠ ملايين إنسان بدلا من أربعة ملايين الأمر نفسه يمكن سحبه على جميع الخدمات الأخرى، وأعتقد أن جهودا ضخمة بذلت لتدارك الفجوة، لكن واقعيا كان من المستحيل توفير الموارد الضرورية لذلك وعلى المدى الأبعد، يرى رئيس الجمعية الاردنية للعلوم السياسية الدكتور خالد شنيكات انه بعد فترة من "عدم تلبية متطلبات المجتمع، التي تحتاج لاشباع، والتي لا تستطيع الحكومة تلبيتها، ان لم تتلق دعما كافيا، فاننا سنواجه مشاكل عدة، منها الجرائم والمخدرات والعنوسة وغيرها ٠ وفي هذا الصدد، يأمل شنيكات ان تتفهم الدول الأوروبية الآن بعد

موجات اللجوء اليها، ضرورة دعم الأردن اكثر، من ذي قبل، حتى لا يتجه اللاجئون الى اوروبا، وهذا يتطلب ‘‘زيادة المساعدات بشكل حقيقي، وبما يلبي احتياجات المجتمع الأردني، ويغطي نفقات اللاجئين السوريين على أراضيه وهو الحال الذي ‘‘ينطبق على اي لجوء’’. ناهيك عن المشاكل، التي يسببها اللجوء للاجئ نفسه، والذي من الممكن ان يتعرض للإحباط ولآثار نفسية، تؤدي الى مشاكل وجرائم وغيره في المجتمعات، التي يقيم فيها اللاجئون ويشير الباحث في دراسات النزاعات محمود الجندي الى ان الأردن ‘‘مضطر للقبول بمزيد من اللاجئين، ولا يستطيع القول انه اكتفى، كي لا يتعرض لضغوط خارجية’’، كما يعتبر ان الأردن كان يستقبل اللاجئين دائما، وان استقبالهم ‘‘جزء من السياسة الداخلية والخارجية الأردنية، رغم انه يدفع الثمن احيانا اقتصاديا واجتماعيا (جريدة الغد الاردنيه أكتوبر ١٠، ٢٠١٥)

٤- الآثار التعليمية:

نظرًا لأن التعليم حق أساسي لكل طفلقامت وزارة التربية والتعليم الأردنية بالتعاون مع شركائها (يونيسف، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤن اللاجئين، يونسكو) بفتح مدارس في المخيمات والمجتمعات المضيفة والمدارس التي تعمل بنظام الفترتين لاستيعاب المزيد من الطلاب اللاجئين، إلي جانب تنفيذ برامج تعليم غير نظامية يحصل الطالب فيها على شهادة مصدقة صادرة من وزارة التربية والتعليم. وبذلت جهوداً جماعية لتحسين الوصول إلى التعليم النوعي الشامل لجميع الأطفال اللاجئين، ولتلبية الاحتياجات الملحة للحصول على التعليم المناسب علاوة على ذلك، عملت الوزارة التربية والتعليم وغيرها من الجهات المعنية على إنشاء وتنفيذ برامج تعليم غير نظامية يحصل الطالب فيها على شهادة مصدقة صادرة من وزارة التربية والتعليم، أهمها برنامج تعزيز ثقافة المتسربين والتعليم الاستدراكي، للأطفال الذين تسربوا من نظام التعليم الرسمي لمدة ثلاث سنوات أو أكثر؛ حيث تستجيب هذه البرامج لاحتياجات الأطفال المنقطعين عن التعليم. إضافة إلى ذلك، تمكين التعلم في مراحل الطفولة المبكرة والعمل على تأهيل مدارس دامجة وتسجيل أكبر عدد ممكن من للأطفال من ذوي الإعاقة البسيطة والمتوسطة. وتقدم منظمات الأمم المتحدة مع شركائها خدمات دعم التعلم وخدمات المساعدة في الفروض المنزلية للأطفال اللاجئين الذين يحتاجون إلى مساعدة تعليمية إضافية ٠وقد أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريرًا عالميًا يحذر من التهديد المستمر لفيروس كورونا على تعليم اللاجئين. ويحث التقرير، الذي يحمل عنوان ‘‘معاً من أجل تعليم اللاجئين’’، المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات فورية وجريئة لمنع الآثار الكارثية المحتملة لجائحة فايروس كورونا على تعليم اللاجئين.

ومع ذلك، ورد ذكر الأردن كواحد من البلدان التي لا تزال القدوة لضمان حصول اللاجئين على التعليم. متضمنًا في نظام التعليم الوطني، في العام الماضي، تم تسجيل ١٣٦ ألفًا من أصل ٢٣٣ ألف طفل سوري لاجئ في سن المدرسة في التعليم الرسمي وما زالت أكثر من ٢٠٠ مدرسة تعمل بنظام الفترتين.

علق ممثل المفوضية في الأردن، دومينيك بارتش، ‘‘بالتشاركية، كانت هناك العديد من الجهود لضمان عدم وجود جيل ضائع، على سبيل المثال من خلال دمج العديد من الأطفال اللاجئين في المدارس الحكومية الأردنية’’ ، ‘‘مع فيروس كورونا ، بداية هذا العام الدراسي يطرح تحديات إضافية، ولكن في التعليم لا يزال هناك أمل.

كما أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن مؤخرًا عن برنامج منح DAFI‘‘دافي ‘‘للطلاب اللاجئين الذين يسعون للحصول على منح لبدء الجامعة هذا العام الدراسي مع فتح

باب التقديم في ٦ سبتمبر وبتمويل من الحكومة الألمانية ومؤسسة سعيد وأصفري، قدمت منحة دافي DAFI في الأردن بالفعل أكثر من ٨٠٠ طالب لاجئ في الحصول على التعليم العالي في الأردن منذ عام ٢٠٠٧. حيث اجتاز ١٦٧٠ شابًا سوريًا لاجئًا في الأردن هذا العام التوجيهي، ١٥٤ منهم حصلوا على درجات ٩٥٪ فما فوق. لكن على مستوى العالم، لا يحصل سوى ٣ % من اللاجئين الشباب على التعليم العالي.

بالإضافة إلى المنح الدراسية، في الأردن، كانت الشراكات مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي آلية رئيسية لزيادة قدرة الطلاب اللاجئين في الأردن على الالتحاق بهذه الجامعة. هذا العام، تقدم الشراكات مع جامعة آل البيت وجامعة الطفيلة التقنية والجامعة الهاشمية وجامعة عمان الأهلية رسومًا مدعومة للطلاب اللاجئين بدلاً من الاضطرار إلى دفع التكلفة المرتفعة للأجانب.

في الأردن، تستمر الجهود لدعم التعلم الإلكتروني ومبادرات التعليم المبتكرة مع عودة الأطفال إلى الفصول الدراسية من خلال برامج مثل منصة كوليبري المتوافقة مع المناهج الأردنية. تواصل المفوضية في الأردن العمل عن كثب مع وزارتي التعليم والتعليم العالي، وكذلك اليونيسف، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء من المنظمات غير الحكومية المحلية لتأمين تعليم الأطفال اللاجئين ومستقبلهم.

وقد انعم جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعزز لمسيرة العلم بمكرمه ملكيه ساميه ب (٣٥٠) مقعدا في الجامعات الرسميه لكل طالب انهى دراسته الثانويه بنجاح وحصل على معدل يؤهله لطلب الالتحاق حسب ما تشترطه وزارة التعليم العالي الاردنيه حيث يحق له التقدم للاستفاده من الملكرمه الملكيه الساميه عن طريق دائرة الشؤون الفلسطينيه سواء كان هذا الطالب يحمل رقما وطينا ام لا (من ابناء قطاع غزة)) حيث تقوم دائرة الشؤون الفلسطينية بتقسيم ال (٣٥٠) مقعدا على المخيمات، وذلك حسب عدد الطلبة المتقدمين وعدد السكان لكل مخيم. ويتم تزويد وزارة التعليم العالي بهذا التقسيم حيث هناك سيتم التعامل مع الطلبات وتحديد التخصص لكل طالب

٥- الآثار الصحية :

تتوفر خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية وبعض الخدماتالثالثية المتقدمة لجميع اللاجئين المسجلين من مختلف الجنسيات لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئينفي مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات الحكومية المنتشرة في جميع محافظات المملكة، حيث يمكنك معرفة المراكز المتوفرة قرب مكان سكنك من خلال سؤال جيرانك. علما بانه لا يوجد مستشفيات حكومية في محافظة العقبة والطفيلة، ولكن يمكن الحصول على خدمات الرعاية الصحية الثانوية الطارئة في مستشفيات الخدمات الطبية الملكية في تلك المحافظات (مستشفى الأمير هاشم بالعقبة ومستشفى الأمير زيد بالطفيلة في الحالات الطارئة).

يحتاج الاجئون الفارون من الصراع عادة في حالات الطوارئ إلى الرعاية الصحية للإصابات، في حين أن آخرين يعانون من أمراض مزمنة، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري والسرطان ويحتاجون إلى العلاج على مدى طويل وبتكلفة أكثر. ونتيجة لذلك، يشكل اللاجئون ضغطا إضافيا على النظم الصحية في الاردن، سواء من حيث الموارد المالية والموارد الأخرى. مما يؤدي إلى إرهاق نظم الصحة الوطنية فوق طاقتها، مما أدى إلى دعوة الحكومات للحصول على دعم دولي عاجلونظراً للظروف المعيشية المزدحمة بين اللاجئين يزداد خطر تفشي الأمراض. وفي الأردن التي كانت قد أبلغت عن خلو حالات الحصبة لمدة ثلاث سنوات وكانت تخطط لتعلن رسميا خلوها من الحصبة، أطلقت مؤخرا حملة تطعيم طارئة بعد اكتشاف حالات حصبة مؤكدة في مخيم الزعتري للاجئين

تدعم منظمة الصحة العالمية وشركاؤها التصدي لتهديدات الصحة العمومية من الأمراض المعدية عن طريق توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وتعزيز نظم الإنذار المبكر للأمراض، والتخزين المسبق لمجموعات علاج الإصابات في حالات الطوارئ، والأدوية والمستلزمات الطبية، والمشاركة في حملات التطعيم الجماعي في حالات الطوارئ

ومع أن الخدمات الصحية متوفرة وفي متناول السوريين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، فإن ما يقرب من ٧٠٪ من جميع السوريين الموجودين في الأردن يعيشون في المجتمعات الحضرية، مما يضع عبئا كبيرا على النظام الصحي في البلاد. ووفقا لوزارة الصحة الأردنية، ازداد عدد السوريين المعالجين في المستشفيات العامة في الأردن بشكل كبير بمقدار حوالي ٢٥٠٪، فارتفع من ٤١٠٩ مرضى في يناير/كانون الثاني إلى ١٠٣٣٠ مريضا في آذار/مارس ٢٠١٣. وارتفع عدد السوريين المحتاجين لعمليات جراحية خارج مخيمات اللاجئين بشكل ملحوظ بنسبة ٦٠٠٪، من ١٠٥ مرضى في يناير/كانون الثاني إلى ٦٢٢ مريضاً في آذار/مارس ٢٠١٣

أما السوريون الذين يعانون من أمراض مزمنة، فهم يحتاجون إلى علاج أكثر تكلفة، ولمدى أطول، مما يشكل عبئا إضافيا على النظام الصحي في الأردن. واستنادا إلى أعداد المرضى الحاليين، تقدر وزارة الصحة أنه بنهاية عام ٢٠١٣، سيكون هناك ٦٧٦ مريضاً سورياً بالسرطان في الأردن، وهو ما يمثل زيادة مقدارها ١٤٪ في إجمالي عبء مرض السرطان في الأردن

وبالرغم من الضغط الواقع على النظام الصحي في الأردن، لم يقدم المجتمع الدولي استثماراً كافياً للموارد، مما أدى إلى نقص أسرة المستشفيات، وطاقم التمريض، وأدوية الأمراض المزمنة. بعض المرضى الأردنيين يجري تأخير مواعيد العمليات الجراحية الاختيارية المستحقة لهم نتيجة للعبء الواقع على العاملين في المستشفيات بسبب ضرورة تعاملهم مع إصابات الحرب وحالات الطوارئ الأخرى بين السوريين القادمين إلى الأردن

وفي حديثه إلى المجتمع الدولي للمانحين في جنيف في أيار/مايو، قال سعادة الدكتور مجلي محيلان، وزير الصحة الأردني ووزير البيئة، أنه في حين أنفقت حكومة الأردن ما مجموعه ٥٢,٦٥ مليون دولار أمريكي على الرعاية الصحية للاجئين السوريين اعتبارا من نيسان/أبريل عام ٢٠١٣، فقد تلقت ٤,٩٧ مليون دولار أمريكي من خلال الدعم المالي المباشر من أربع وكالات للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية"إن الأردن ملتزم بتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين، لكن لم يعد بإمكاننا تحمل الأثر المالي لأزمة اللاجئين السوريين وحدنا"، وقال د. مجلي محيلان. "إن نظام الصحة العامة في الأردن يتعرض لضغوط خطيرة تفوق طاقته، ونقص تمويل القطاع الصحي يشكل مخاطر جسيمة ومتفاقمة على الوضع الصحي والاستقرار الاجتماعي. ويحتاج الأردن الآن، وخلال السنوات القادمة، دعما كبيرا وأن يتقاسم في الأعباء مع مجتمع المانحين لدعم الخدمات الصحية للأردنيين واللاجئين السوريين

ثمة حاجة إلى نحو ١٣٥ مليون دولار أمريكي من قبل الحكومة الأردنية لتمكينها من الاستمرار في تقديم خدمات الرعاية الصحية للسوريين على مدى الأشهر الـ ١٢ المقبلة. وهناك حاجة لمبلغ إضافي قدره ١٨٠ مليون دولار للتوسع السريع في مرافق الرعاية الصحية القائمة، وخاصة في شمال البلاد، لتلبية الاحتياجات الصحية المتزايدة للسوريين والمجتمعات المضيفة. وأصدرت وزارة الصحة خطة استراتيجية لإرشاد جميع الجهات المانحة والشركاء حول كيفية توجيه مساعداتهم للرعاية الصحية بحيث يكون الهدف الرئيسي هو تعزيز المرافق العامة وتلافي الخدمات الموازية، في ٧ حزيران/يونيو عام ٢٠١٣، أطلقت الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإقليمية المنقحة للاجئين، والتي تحدد متطلبات التمويل في ستة بلدان متضررة من الأزمة. وقد طلبت ما مجموعه

١٥٤٧٣١٩٨٤ دولار أمريكي للقطاع الصحي في الأردن، بما في ذلك حوالي ٦٧,٥ مليون دولار أمريكي لحكومة الأردن و ٩,٢ مليون دولار أمريكي لمنظمة الصحة العالمية.

٦ ـ الآثار السياسية والقانونية:

وهذه المشاكل تنجم عن اختلاف الثقافات، وبسبب طبيعة القوانين في الدول القومية، حيث قد يواجه المهاجرين بعض العنصرية الفردية أو المؤسسية، وفي الهجرات الكبرى يتم تأسيس مجتمعات جديدة، قد ينتج بين مكوناتها تمييز عنصري حسب الموطن الأصلي أو اللون أو العرق

من الناحية السياسية، يرى الباحثون ان هذه الناحية ‘‘هي الأصعب’’، لأن الدولة تدفع ثمنا سياسيا مقابل تنازلات قد تكون اكبر من قدراتهاويضرب مثلا على ذلك بأوروبا، التي ‘‘على عظمتها تشكو من اللجوء اليوم، وتركيا التي هي الأخرى تشتكي من تبعات وآثار اللجوء’’، ما يطرح تساؤلا، هو ‘‘كيف هو الحال بالأردن البلد الفقير بالموارد ومع كل مشاكله الاقتصادية؟

امنيا، يؤكد الباحث، الذي نشر عددا من الدراسات المختصة بشأن اللجوء السوري، الى وجود مخاوف من ظهور بؤر وخلايا نائمة، إلا أنه يعتقد أن هذا الأمر ‘‘مسيطر عليه بالأردن

٧ ـ الآثار الإنسانية:

ومن هنا يتبين ان الاردن حكومة وشعبا يُعانيان من مشاكل اللجوء من دول الاقليم منذ اربعة وستون عاما وقد ساعدت بعض الدول والمؤسسات الدولية في تغطية بعض النفقات ولكن العبئ الاكبر يقع على الحكومة الاردنية والمواطن والبيئة في الأردن وخاصة ان الاردن لا يملك خططا طويلة الاجل لإستيعاب هذه الموجات من اللاجئين بالرغم من طول امدها واستمرارية آثارها على البلد والمواطن واعتمدت التحضيرات والاجراءات في الغالب على المواجهة الآنيّة

وهكذا وكأن قدر الاردن ان يكون موئلا للاجئين والمهاجرين والفارين من القتل والظلم وانتهاك الاعراض والخوف ومع ان ذلك يدخل ضمن ابواب النخوة وإجارة الاخ والجار في العقيدة ولكن المواقف السياسية تُحسب على البلد وقد تؤثّر على خططه التنموية وعلى موارده الطبيعية وعلى حياة مواطنيه ورفاههم وقد لا تعوض جميع المساهمات المالية العالمية في تغطية تلك التأثيرات الداخليه والخارجيه ٠

في حالات اللجوء القسري والإنساني نتيجة الحروب أو الكوارث البيئية أو ما شابه، تنتج نتائج أخرى خاصة في حالات الهجرات الكبيرة، بخلاف آثار الهجرة على الفرد والمجتمع، حيث تتفاقم المعاناة الإنسانية للاجئين، حيث إنّهم يفتقدون أبسط مقومات الحياة البسيطة للنجاة، حيث تعجز المنظمات الإغاثية والجمعيات الخيرية عن معالجة المشكلة بالشكل والسرعة المطلوبين؛ وذلك لقلة الإمكانيات وصعوبة الوصول إليهم في مناطق النزاع، أو في مناطق أخرى تعترضها عوائق قانونية أو حدود دولية، وتصبح الفئات الضعيفة فيها معرضة للخطر ودون حماية، مثل النساء والأطفال وما شابه

والحل لهذه المعضلة يكمن في قيام المجتمع الدولي بواجبه تجاه هؤلاء سواء في الأراضي الأردنية التي تضمن حمايتهم، أو بإنشاء مناطق آمنة في وطنهم ترفع عنهم وعنا أعباء اللجوء

))والذين تبوؤا الدار (١) والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا تجدون في صدورهم حاجة (٢) مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة (٣) ومن يوق (٤) شح نفسه فأولئك هم المفلحون)) صدق الله العظيم

الخاتمة

على الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والقانونية ، فإن الأردن لا يزال يلتزم بسياسة الباب المفتوح (الحالات الإنسانية)، ويوفر عدداً من الخدمات لجميع اللاجئين الفارين من العنف. "إلا أن هذا التدفق الهائل يشكل ضغطا شديدا على الموارد الاقتصادية والاجتماعية المحدودة في البلاد "، اذ يعتبر الأردن أكبر دولة مستضيفة للاجئين بنسبة لعدد السكان، حيث ستضيف ١٣% من اللاجئين في العالم، ومن ٥٧ دولة لجأوا إلى المملكة، ورغم التحديات والظروف الاقتصادية الصعبة، نعتزّ الأردنيون بأننا نفعل كل ما نستطيع لخدمتهم ولكن عبء اللجوء مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي، لا يجوز أن تتحملها الدول المستضيفة وحدها ، فيجب الحرص على ضرورة العمل الجماعي لتلبية احتياجات اللاجئين وتوفير العيش الكريم لهم. فيجب أن يستمر المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته إزاء اللاجئين ٠وفي حال تخلى المجتمع الدولي عن اللاجئين وتركهم عرضة لليأس والحاجة والجهل، فإن المستقبل سيكون أسوأ للاجئين وللمجتمع الدولي برمته، ولا يخفى ان "الجهل واليأس والحرمان توفر بيئة مواتية لنمو التطرّف، أما العلم والأمل والكرامة فأفضل حصانة ضده".

المراجع

١. دائرة الشوون الفلسطينية – الممكلة الاردنية الهاشمية، الموقف الاردني حول قضية اللاجئين. تاريخ الدخول ٢٠٢١/٣/٢٠.
http://www.dpa.gov.jo/page.php?60-60
٢. انخفاض عدد العراقيين المقيمين في الأردن. تاريخ الدخول ٢٠٢١\٣\٢٥.
https://www.almadenahnews.com/article/120276-%
٣. عشرات الاف الليبيين تعالجوا في الاردن وعمان لم تحصل على مستحقاتها كاملة. تاريخ الدخول ٢٠٢١\٣\١٥.
https://jfranews.com.jo/article/37622
٤. احصائية جديدة للأمم المتحدة حول عدد وتوزع اللاجئين السوريين في الأردن. تاريخ الدخول: ٢٠٢١\٢\٢٥. https://orient-news.net/ar/news
٥. جميل النمري، (٢٠١٧). المسألة الديمغرافية. تاريخ الدخول: ٢٠٢١\٣\١٤.
٦. د. أحمد القطناني، (٢٠١٧). الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجوء والنزوح في الأردن والدول المستقبلة. تاريخ الدخول: ٢٠٢١\٣\١١.
٧. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن، الشؤون الصحية. (٢٠٢٠). تاريخ الدخول: ٢٠٢١\٣\١٢.